

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700
Website: www.africa-union.org

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الخامسة عشرة
سرت، الجماهيرية العظمى، 24-30 يونيو 2009

—

EX.CL/510 (XV) REV.1

**التقرير المرحلي للمفوضية
عن تنفيذ إعلان يوليو 2008
حول التزامات شرم الشيخ للتعجيل بتحقيق هدف
المياه والصرف الصحي في أفريقيا**

—

أولاً - مقدمة:

1- الديباجة: تم إعداد هذا التقرير وفقا للمقرر ASSEMBLY/AU/DECL.1(XI)

الصادر عن رؤساء الدول والحكومات الأفريقية بشأن التزامات شرم الشيخ الرامية إلى التعجيل بتحقيق أهداف المياه والصرف الصحي في أفريقيا (الفقرة ذ) وهو المقرر الذي يطلب إلى المجلس الوزاري الإفريقي المعني بالمياه "إعداد تقرير سنوي عن التقدم المحرز في تنفيذ التزامنا المتعلق بالدعم من شركائنا الإقليميين وعرض هذه التقارير علينا للبحث".

2- تعتبر مقررات قمة شرم الشيخ التزامات هامة للتعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي في أفريقيا. وقد ساعدت هذه المقررات في إبراز أهمية إيجاد حلول لأزمات المياه والصرف الصحي ومواجهة التحديات السياسية الخاصة بها من خلال إدراجها في مقدمة أجندة التنمية الإفريقية.

3- وفر المنتدى العالمي الخامس للمياه المنعقد في اسطنبول، تركيا فرصا لبناء التحالفات وتقوية الشراكات القائمة بهدف مواجهة تحديات المياه والصرف الصحي. وأتاح منتدى اسطنبول أيضا الفرصة للنهوض بوضع المياه والصرف الصحي في إفريقيا وفقا للالتزامات شرم الشيخ.. إن الاحتفال بيوم إفريقيا خلال المنتدى كان بمثابة منصة أتاحت لإفريقيا فرصة لاستعراض انتباه المجتمع الدولي إلى التزامات السياسة الرفيعة المستوى التي أعلنها رؤساء الدول والحكومات في 2008 ولأجل تشجيع إقامة الشراكة لتنفيذ هذه الالتزامات لسد الفجوة في مجال المياه والصرف الصحي في إفريقيا. كما كان هذا اليوم بمثابة منبر للعمل مع الحكومات الإفريقية وأصحاب المصالح والشركاء في تعزيز الالتزام الإقليمي بالمياه والصرف الصحي وتعبئة الدعم الإقليمي والدولي لتنفيذ التزامات رؤساء الدول والحكومات.

4- من الأهمية بمكان الاعتراف بأن التزامات شرم الشيخ تشكل الإطار الأساسي الذي يشمل جميع الالتزامات والإعلانات الصادرة عن المجلس الوزاري الإفريقي المعني بالمياه، لا سيما منها:

- إعلان سرت حول الزراعة والمياه في إفريقيا، 2004.
- إعلان وبرنامج عمل برازافيل، 2007.
- الإعلان الوزاري الصادر في تونس في عام 2008 ونتائج أسبوع المياه الإفريقي حول التعجيل بأمن المياه لأجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأفريقيا.

- إعلان ايثاكويني الوزاري حول الصرف الصحي، 2008.
- نتائج مؤتمر سرت لعام 2008، حول المياه والطاقة في ميدان الزراعة. ويستهدف إعلان شرم الشيخ أساسا مضاعفة جهود القارة لأجل تنفيذ الإعلانات السابقة حول المياه والصرف الصحي.

5- بعد قمة يونيو 2008 بقليل، عقد المجلس الوزاري الإفريقي المعني بالمياه اجتماعا في أكتوبر بأديس أبابا لإعداد خارطة طريق لتنفيذ التزامات شرم الشيخ. وتم وضع إستراتيجية تنفيذ شملت مجالات التركيز الثلاثة الرئيسية:

- الاستمرار في توفير الخدمات الأساسية من المياه والصرف الصحي، عن طريق المبادرات القائمة.

- تقوية الآليات الميدانية في مجالات يشكل فيها تدني القدرة على التنفيذ حاجزا أمام إحراز التقدم.
- صقل الاستراتيجيات والسياسات حيثما كان ذلك ضروريا.

6- يتبقى الاعتراف بأن نقطة الانطلاق تختلف باختلاف البلدان. وبالتالي فإن التحديات التي تتم مواجهتها تختلف أيضا. فبعض البلدان يمكنها رفع مستوى التنفيذ نظرا لوجود بيئة تشغيلية مهيأة، بينما تحتاج بلدان أخرى إلى تقوية آلياتها التشغيلية، بالأخص في البلدان الضعيفة.

7- خلال قمة الاتحاد الأفريقي لعام 2008 المكرسة للمياه والصرف الصحي، قدمت مفوضة الاتحاد الأفريقي للاقتصاد الريفي والزراعة تقييما واضحا للوضع الراهن فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية الخاصة بالمياه والصرف الصحي في إفريقيا، بحلول 2015. وتضمن عرضها هذه النقاط والاهتمامات الثلاثة الرئيسية:

- خلال الفترة 1990 - 2006، استفاد 245 مليون إفريقيا من المياه الصالحة للشرب، بينما ارتفع عدد السكان المفتقرين إلى مياه الشرب بما يناهز 61 مليون نسمة ليصل إلى 341 مليون نسمة،
- خلال الفترة 1990-2006، استفاد 153 مليون من الإفريقيين من المرافق الصحية الكافية، في حين ظل عدد السكان المحرومين منها يزداد بـ153 مليون نسمة ليصل إلى 583 مليون نسمة.
- يتجه 26 بلدا من أصل 54 بلدا إفريقيا نحو الوفاء بهدف توفير مياه الشرب، في حين تشق ستة بلدان فقط طريقها نحو بلوغ هدف توفير الصرف الصحي الوارد في الأهداف الإنمائية للألفية.

8- ثمة هدف رئيسي يسعى إليه المجلس الوزاري الأفريقي المعني بالمياه يتمثل في التعجيل بعدد من المبادرات الأفريقية، خلال الفترة التي يشملها التقرير، بهدف تنفيذ كل من:

- إعلان وزراء المياه الأفريقيين لعام 2003 وبرنامج العمل الذي اعتمد مؤتمر التنفيذ والشراكة الإفريقي في مجال المياه.
- إعلان سرت الصادر في 2004 عن مؤتمر الاتحاد الأفريقي حول تحديات تنفيذ تنمية متكاملة ومستدامة في قطاع الزراعة والمياه في إفريقيا.
- رؤية إفريقيا للمياه لعام 2025 التي أقرها الاتحاد الأفريقي في 2004.

- نتائج المؤتمر الدولي لعام 2005 حول مبادرة إمدادات المياه والصرف الصحي المنعقد في باريس والذي اعتمد إطارا لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في أرياف إفريقيا.
- مؤتمر منظمات الأنهار وأحواض البحيرات الإفريقية المنعقد في 2006 في كمبالا، أوغندا والذي اعتمد إجراءات لتقوية منظمات الأنهار وأحواض البحيرات الإفريقية القائمة وإنشاء منظمات مماثلة جديدة، فضلا عن تعزيز علاقة الشبكة الإفريقية لمنظمات الأحواض مع المجلس الوزاري الإفريقي المعني بالمياه.
- البيان المشترك حول المياه والصرف الصحي لعام 2006 بين أصحاب المصالح الإفريقيين بقيادة المجلس الوزاري الإفريقي المعني بالمياه والمجلس الاستشاري للأمين العام للأمم المتحدة لشؤون المياه والصرف الصحي، وهو البيان الصادر في تونس العاصمة.
- إعلان المجلس الوزاري الإفريقي المعني بالمياه والصرف الصحي الصادر في 2007 في برازافيل حول إدارة المياه والتمويل والنهج الإستراتيجية والتنفيذ.
- إعلان المجلس الوزاري الإفريقي الصادر في إيثاكويني حول الصرف الصحي في عام 2008.
- الإعلان الوزاري لعام 2008 ونتائج الأسبوع الإفريقي الأول للمياه الصادر في تونس حول التعجيل بأمن المياه لضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأفريقيا.
- 9- شكلت سنة 2008 نصف الفترة لبلوغ أهداف المياه والصرف الصحي وغيرها من الأهداف الإنمائية للألفية بحلول 2015. إلا أن سنة 2008 شكلت أيضا منعرجا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول 2015، لا سيما في إفريقيا. وقد تناول مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي، خلال الفترة من 30 إلى يونيو - أول يوليو 2008 في مصر،

بالبحث مسألة المياه والصرف الصحي كموضوع خاص معروض على قمتهم. وتؤكد الوثيقة التوجيهية للقمّة على أنه "يفتقر حاليا نحو 300 مليون نسمة إلى إمدادات كافية من المياه، بينما لا يستطيع نحو 300 مليون من السكان الحصول على الصرف الصحي اللائق. وتعتبر قلة فرص الوصول إلى الصرف الصحي والإمدادات من المياه من الأسباب الجذرية للعديد من الأمراض التي تعاني منها إفريقيا. وأشارت الوثيقة التوجيهية للقمّة كذلك إلى أن البرنامج الأخير للمتابعة المشتركة بين منظمة الصحة العالمية/اليونيسيف خلص إلى نتيجة مفادها أنه في 9 بلدان، من أصل 54 بلدا إفريقيا لا يستفيد من المرافق الصحية المحسنة سوى 50%، بينما يسير 26 بلدا فقط على الطريق القويم لبلوغ هدف توفير المياه الصالحة للشرب. وبالتالي أضى من الحتمي وفاء كل من إفريقيا وشركائها الإنمائيين بالتزامهم إذا أريد بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بامتدادات المياه والصرف الصحي".

10- توجت قمة الاتحاد الإفريقي باعتماد التزامات شرم الشيخ بالتعجيل بتحقيق الأهداف المتعلقة بالمياه والصرف الصحي في إفريقيا. وفي ديباجة التزاماتهم الجديدة، اعترف رؤساء الدول والحكومات بأن "المياه كانت وستبقى عنصرا حيويا في التنمية المستدامة في إفريقيا، وأن إمدادات المياه والصرف الصحي شرطان لازمان لتنمية رأس المال البشري في إفريقيا". وزيادة على ذلك، فقد أكدوا، على نحو صريح، على "أنه يوجد نقص في استغلال الموارد المائية وهناك تقاسم غير متساو لها في إفريقيا" و "أنه لم يتم إحراز تقدم كبير في إفريقيا، مقارنة ببقية العالم، في بلوغ الهدف الإنمائي للألفية، وأنه، استنادا إلى الاتجاهات الحالية، تحتاج إفريقيا إلى مضاعفة جهودها".

11- أشارت التزامات قمة الاتحاد الإفريقي، على وجه الخصوص ، إلى ضرورة إحراز التقدم بالنسبة للتحديات الثمانية التالية: تمويل البنية

التحتية للمياه والصرف الصحي، حفظ المياه والتوزيع المتكافئ لها، سد فجوة الصرف الصحي، الكف عن الصمت فيما يتعلق بالصرف الصحي والنظافة، تكيف الإدارة المتكاملة للمياه السطحية والجوفية الوطنية والعبارة للحدود، الاستثمار في المعلومات والمعرفة والمتابعة، تنمية المؤسسات، فضلا عن بناء القدرات.

ثانيا- التدابير:

أ) الإجراءات المتخذة: المبادرات والشراكات الإفريقية في مجال

المياه والصرف الصحي:

12- يتضمن الملحق 1 قائمة مفصلة بالإجراءات التي تم اتخاذها تنفيذا لمقررات شرم الشيخ. وترد أدناه النتائج الشاملة الأساسية بالنسبة للإجراءات والبرامج المحددة، باعتبار ذلك تقييما للتقدم العام الذي تم إحرازه في تنفيذ التزامات شرم الشيخ وتحقيق الهدف الإنمائي للألفية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي.

13- "إن الرؤية الإفريقية للمياه لعام 2025: الاستخدام المتكافئ والمستدام للمياه من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية" التي روعيت فيما بعد خلال قمة الاتحاد الأفريقي لعام 2004، وفرت التوجيه الاستراتيجي لعمل المجلس الوزاري الإفريقي المعني بالمياه. وقد ألهم كل من قمة الألفية 2000 واعتماد الأهداف الإنمائية للألفية مضاعفة الجهود، عن طريق شراكات ومبادرات إقليمية جديدة تستهدف إخراج الأهداف الإنمائية للألفية من الهامش وإقامتها في الأجندة الوطنية والإقليمية من أجل تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة، مع إيلاء عناية خاصة وأولوية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالمياه السليمة والصرف الصحي.

14- كان وزراء المياه الإفريقيون، منذ قمة الألفية 2000، في الطليعة حيث اقترحوا سياسة إستراتيجية للتغير القانوني والمؤسسي لضمان الاستخدام المتكافئ والفعال والمستدام لموارد المياه على كافة المستويات. وقد وفق المجلس الوزاري الإفريقي المعني بالمياه في إطلاق مبادرات جديدة وهامة، من قبيل صندوق ائتمان المجلس الوزاري الإفريقي المعني بالمياه، ومرفق المياه الإفريقي: ومبادرة إمدادات المياه والصرف الصحي في الأرياف، المياه والصرف الصحي في برنامج المدن الإفريقية، ومبادرة الإدارة المتكاملة للموارد المائية: التقرير عن تنمية المياه الإفريقية، المجلة الإفريقية للمياه والمكتب الإفريقي للمعلومات عن المياه، الربط الشبكي لمنظمات أحواض المياه، والمبادرات الخاصة بالمياه العابرة للحدود، تعزيز الحوارات الإقليمية والدولية الجديدة حول تحديات سياسات المياه في إفريقيا، تقوية التعاون مع المجتمع المدني من خلال إضفاء الطابع الرسمي لعلاقاته مع شبكة المجتمع المدني الإفريقي للمياه والصرف الصحي، توسيع نطاق التعاون مع منظمات أحواض البحيرات والأنهار الإفريقية، من خلال الشبكة الإفريقية لمنظمات الأحواض، إقامة تعاون وثيق مع مجموعة الـ8 فيما يخص المبادرات الجديدة في إفريقيا، والتعاون مع الاتحاد الإفريقي في تنفيذ مبادرة الاتحاد الأوروبي للمياه في إفريقيا.

15- اتخذ المجلس الوزاري الإفريقي المعني بالمياه مبادرات فردية أو بالمشاركة في جميع المبادرات المتعلقة بالمياه والصرف الصحي في إفريقيا والتي يبرزها هذا التقرير. وقد تعامل الإعلان الوزاري لعام 2008 ونتائج الأسبوع الإفريقي الأول للمياه في إفريقيا حول التعجيل بأمن المياه للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في إفريقيا، مع مسائل تم عرضها للبحث من قبل قمة الاتحاد الإفريقي في يونيو 2008 وقمة مجموعة الـ8 في اليابان والمنتدى العالمي الخامس للمياه المنعقد في

مارس 2009، في اسطنبول. ومن بين الرسائل الرئيسية الواردة في الإعلان الوزاري بتونس، الحاجة إلى: الإعلان الرسمي للوضع القانوني للمجلس الوزاري الإفريقي المعني بالمياه باعتباره لجنة فنية متخصصة للاتحاد الإفريقي، وذلك ما حصل خلال قمة الاتحاد الإفريقي المنعقدة في يناير 2009، الإدراج المنتظم لمرفق المياه الإفريقي ومبادرة إمدادات المياه والصرف الصحي في جدول أعمال مداولاتهم وحوارهم مع الشركاء الدوليين، تشجيع البلدان الأعضاء على التعجيل بوضع استراتيجيات التكيف مع تغير المناخ وإدراج تنمية الموارد المائية في هذه الاستراتيجيات، إقرار وتنفيذ إعلان ايثاكويني حول الصرف الصحي وما يرافقه من إجراءات، إعطاء الأولوية ومضاعفة المخصصات من الموارد في الميزانيات الوطنية المقررة للخطط الوطنية لأجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي، بحلول 2015.

16- لقد أطلق ما سبق، إلى جانب عدد من الالتزامات والبرامج والمبادرات للمساعدة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي، لا سيما على المستويين الإقليمي والإقليمي الفرعي في إفريقيا، مما أفضى إلى التزامات سياسية رفيعة المستوى باتخاذ إجراءات سريعة أكدتها قمة الاتحاد الإفريقي الأخيرة. غير أنه، خلال الفترة من الآن إلى 2015، من الواضح أيضا أن هناك الكثير من العمل الذي ينبغي القيام به لتنفيذ التزامات قمة الاتحاد الإفريقي، لا سيما على المستويين المحلي والوطني.

17- تشمل المبادرات الرئيسية التي أطلقت من قبل الاتحاد الإفريقي والمجلس الوزاري الإفريقي والبنك الإفريقي للتنمية ووكالات الأمم المتحدة الرئيسية والاتحاد الأوروبي والوكالة الألمانية للتعاون الفني والشراكة العالمية للمياه والبرنامج العالمي للصرف الصحي/البنك الدولي، وعددا من شركاء التعاون الإنمائي وعدة شراكات أخرى في الإقليم، ما يلي:

- اعتماد برنامج عمل شامل لدعم الإجراءات الرامية إلى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي، إنشاء صندوق ائتمان المجلس الوزاري الإفريقي المعني بالمياه، لتيسير تمويل الأعمال المرتبطة بالأهداف الإنمائية للألفية.
- تعبئة الموارد للصندوق الائتماني للمجلس الوزاري الإفريقي المعني بالمياه والذي قدم له الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وكذلك عدد من البلدان الأفريقية مساهمات.
- المرفق الإفريقي للمياه الذي تم إنشاؤه كصندوق خاص البنك الإفريقي للتنمية في مايو 2004، في أعقاب الطلب الرسمي الذي قدمه المجلس الوزاري الإفريقي المعني بالمياه والرامي إلى إنشاء صندوق لتعبئة واستغلال الموارد اللازمة لتمويل البنية التحتية للمياه والاستثمار في المياه لتيسير الأنشطة في إفريقيا. وقد بلغت قيمة التبرعات المتعهد بها حتى اليوم 110 مليون يورو من عشرة مانحين: الاتحاد الأوروبي، كندا، المملكة المتحدة، فرنسا، الدانمارك، السويد، النرويج، النمسا، إسبانيا، الجزائر. وبلغ العدد الإجمالي للمشاريع الموافق عليها منذ البداية حتى الآن 44 مشروعاً، بمبلغ ملتزم به قيمته 44.90 مليون يورو.
- مبادرة إمداد المياه والصرف الصحي في الريف: تستهدف هذه المبادرة زيادة فرص الوصول إلى خدمات إمداد المياه والصرف الصحي في الريف الإفريقي بغرض الوصول إلى تغطية نسبتها 80% بقيمة استثمارية قدرها 14,2 بليون دولار أمريكي. وعلى العموم، وقد حقق تسليم المياه في الأرياف عن طريق هذه المبادرة، نتائج قيمة يمكن زيادتها. ومنذ بداية هذه المبادرة في 2003. تم إقرار 20 عملية في 18 بلداً بتمويل قدره 2.15 بليون دولار أمريكي ساهم فيه البنك بمبلغ 847 مليون دولار. وهناك مبلغ إضافي قدره 75 مليون دولار أمريكي ساهم به صندوق ائتمان مبادرة إمداد المياه والصرف الصحي في الأرياف.

ومن جملة المانحين في صندوق الائتمان هذا فرنسا والدانمرك وهولندا. وقد بلغت القيمة الإجمالية المتعهد بها حتى الآن 90 مليون يورو، منها مبلغ 73% مستلم . أما البقية البالغ قيمتها 1.23 بليون دولار فسيتولى تمويلها مانحون آخرون وحكومات ومستفيدون.

- برنامج المياه والصرف الصحي للبنك الدولي الذي يركز على وضع السياسات وإيجاد حلول مبتكرة وتعزيز أفضل الممارسات وتنمية القدرة على استدامة الوصول إلى الخدمات.

- **برنامج المياه والصرف الصحي للمدن الأفريقية:** وهو يهدف إلى تهيئة بيئة مواتية وبناء القدرات الاستثمارية في مجال المياه والصرف الصحي في المناطق الحضرية.

- **شبكة المياه للمجتمع المدني في أفريقيا** التي تهدف إلى تعزيز الحوار والتعلم والتعاون حول مسائل المياه في الإقليم وتيسير ودعم مشاركة المجتمعات المدنية الأفريقية في صياغة سياسة المياه وتنفيذ الخطط الإنمائية في قطاع المياه الأفريقي.

- **الشبكة الأفريقية لمنظمات الأحواض**، التي تهدف إلى تعزيز الإدارة المتكاملة لموارد المياه على مستوى أحواض المياه باعتبار ذلك أداة أساسية للتنمية المستدامة.

- **البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية** الذي يعالج مسائل نمو القطاع الزراعي والتنمية الريفية والأمن الغذائي، من خلال تعزيز الاستثمار لزيادة المساحات المروية بـ20 مليون بحلول 2015 وزيادة كفاءة الزراعة البقولية.

- **مبادرة الاتحاد الأوروبي للمياه**، التي تمت صاغتها لمساعدة البلدان على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي، من خلال دعم التسليم المستدام للبنية التحتية للمياه والصرف الصحي

وتحسين إدارة المياه في بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ بقيمة نحو 500 مليون يورو.

- **خطة عمل مجموعة الـ 8 لأفريقيا وإدارة المياه العابرة للحدود** وتركز خطة العمل هذه على تقوية التعاون فيما بين منظمات أحواض الأنهار وبناء القدرات على إدارة المياه العابرة للحدود في أفريقيا.
- **الاتحاد بشأن البنية التحتية لأفريقيا** الذي يتمثل هدفه الأساسي في تعزيز شراكة استراتيجية فيما بين المانحين من أجل تسهيل تطوير البنية التحتية دعماً للنمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر في مجالات المياه والصرف الصحي والطاقة والنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والبنية التحتية للمدن.

ثالثاً- طريق المضي قدماً والتوصيات:

18- بالنسبة للعمل على المستوى الإقليمي، تضمنت التزامات قمة الاتحاد الأفريقي لعام 2008 الإجراءات التالية التي يقوم بمتابعتها وتنفيذها مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي:

- عقد اجتماع مشترك بين وزراء المياه والمالية الأفريقيين في 2009، بهدف وضع سياسات مالية ملائمة بالتعاون مع البنك الأفريقي للتنمية وشركاء التعاون الإنمائي.
- اعتماد تدابير جديدة لتقوية المجلس الوزاري الأفريقي المعني بالمياه باعتباره جهازاً إقليمياً رئيسياً وتعزيز أصحاب المصالح ومبادرات التعاون في مجال المياه والصرف الصحي، من قبيل مبادرة المجلس الوزاري الأفريقي المعني بالمياه بشأن الإدارة المستدامة للموارد المائية، وخارطة طريق اللجنة الأفريقية للمياه الجوفية.
- استعراض التقدم المحرز في دعم الشراكات على جميع المستويات في بلداننا والشراكة بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية، فضلاً عن

الشراكة مع الوكالات الإنمائية الدولية وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص للتعجيل بالإجراءات الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالمياه والصرف بحلول 2015.

19- يتوقف النجاح في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول 2015 على التدابير التي تتخذها السلطات الوطنية والمحلية بدعم من المجتمع الدولي. وقد أعرب رؤساء الدول والحكومات، خلال قمة الاتحاد الأفريقي المنعقدة في يوليو 2008، عن رغبتهم السياسية الواضحة والتزامهم بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول 2015. وقد مثلت تلك القمة منعرجاً حيث أعطت الإشارة للوزراء الوطنيين المعنيين والوزارات الأخرى والسلطات المحلية وفئات المجتمع المدني والقطاع الخاص للعمل معاً لتحويل التزامات قمة الاتحاد الأفريقي إلى برامج عمل معجلة وفعالة، بالأخص في البلدان الأفريقي الثماني والعشرين التي لا تسير على الاتجاه السليم لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالمياه الصالحة للشرب و/أو البلدان الثماني والأربعين التي لا تسير في الاتجاه السليم نحو تحقيق الهدف الإنمائي للألفية الخاص بالصحة.

20- استعانة بالتزامات قمة الاتحاد الأفريقي لعام 2008 كمصدر إلهام وإرشاد، يتعين على الحكومات النظر في عقد مؤتمرات قمة وطنية خاصة بها حول المياه والصرف الصحي، في عام 2009، بمشاركة الوزارات والسلطات المحلية وفئات المجتمع المدني والقطاع الخاص وشركاء التعاون الإنمائي المعنيين. ومن المهام الرئيسية لهذا الاجتماع إعداد و/أو المصادقة على التقرير المفصل عن التقدم المحرز وهو التقرير المحتاج إليه على المستويين الوطني والملحي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي بحلول 2015، وثمة الالتزام بعقد المزيد من مؤتمرات القمة الوطنية وتحديث ونشر هذه التقارير سنوياً حتى 2015.

21- سواء عقدت أم لم تعقد مؤتمرات القمة الوطنية، أو الاجتماعات الوطنية المماثلة، فإن الإجراءات المطلوبة على المستويين المحلي والوطني لمتابعة وتنفيذ التزامات قمة الاتحاد الأفريقي لعام 2008 الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي، بحلول 2015، هي كالتالي:

- وضع و/أو تعزيز وتنفيذ إدارة سياسات المياه والقوانين وخطة العمل الوطنية والمحلية، لتحقيق الهدف الإنمائي للألفية المتعلق بالمياه بحلول 2015.

- وضع و/أو تعزي وتنفيذ سياسات الصرف الصحي والقوانين وخطط العمل لتحقيق الهدف الإنمائي للألفية المتعلق بالصرف الصحي بحلول 2015، مع عناية خاصة لأوجه النقص الواردة في الإعلان إيثاكويني الوزاري لعام 2008، حول الصرف الصحي في أفريقيا.

- وضع و/أو تحديث تقرير عن التقدم المحرز، وهو تقرير يحتاج إليه على المستويين الوطني والمحلي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي بحلول 2015، والقيام بمراجعته وتحديثه ونشره سنوياً حتى 2015.

- تقييم الموارد البشرية والخبرة اللازمة لتنفيذ مبادرات المياه والصرف الصحي بحلول 2015. ومن ثم توسيع نطاق برامج التعليم والتدريب ذات الصلة.

- وضع خطط استثمار وطنية ورصد مبالغ في الميزانية لتنفيذ برامج المياه والصرف الصحي.

- تعبئة القطاع الخاص والمانحين وحشد الدعم المالي لمبادرات المياه والصرف الصحي من المستويات المحلية إلى الوطنية بما في ذلك الحوافز المالية وأدوات وأسواق استثمار القطاع الخاص،

والشراكات الجديدة بين القطاعين الخاص والعام في قطاعات المياه والصرف الصحي.

- تفويض أمر تنفيذ ومتابعة وتقييم برامج المياه والصرف الصحي للسلطات المحلية على أساس لا مركزي.

- اعتماد تدابير خاصة لضمان إدراج دور ومصالح النساء والشباب في جميع السياسات والبرامج المتعلقة بالمياه والصرف الصحي.

- تقييم تهديد تغير المناخ على تغير الموارد المائية وعلى قدرة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي ووضع تدابير تكيف.

- وضع و/أو تعزيز وتنفيذ سياسات إدارة المياه والقوانين وخطط العمل لضمان استخدام موارد المياه استخداماً متكافئاً ومستداماً.

22- إن الهدف الشامل للرؤية الأفريقية للمياه بالنسبة لعام 2025 هو "ضمان موارد مائية في أفريقيا يتم استخدامها وإدارتها على نحو متكافئ ومستدام لتخفيف حدة الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعاون الإقليمي مع ضمان سلامة البيئة". وقد حددت رؤية أفريقيا للمياه المؤشرات العشرة التالية للنجاح وهي مؤشرات يظل يستهدفها عمل المجلس الوزاري الأفريقي المعني بالمياه، وتتمثل فيما يلي:

(1) هناك فرص مستدامة للوصول إلى إمدادات المياه الآمنة

والصرف الصحي لتلبية الاحتياجات الأساسية للجميع.

(2) هناك قدر كاف من المياه لضمان الأمن الغذائي وأمن الطاقة

(3) المياه الضرورية لاستدامة النظم الإيكولوجية والتنوع الأحيائي

كافية كما ونوعاً.

(4) تم إطلاق المؤسسات التي تتعامل مع الموارد المائية لتهيئة

بيئة مواتية للإدارة الفعلية والمتكاملة للموارد المائية في

أحواض المياه الوطنية وأحواض المياه العابرة للحدود بما في ذلك الإدارة على أدنى مستوى ممكن.

(5) تشكل أحواض المياه الأساس للتعاون والتنمية على الصعيد الإقليمي وهي تعتبر موارد طبيعية للجميع ضمن هذه الأحواض.

(6) هناك عدد كاف من المهنيين ذوي المهارات العالية في مجال المياه.

(7) هناك نظام مستدام مالياً لجمع البيانات وتقييمها ونشرها حول أحواض المياه الوطنية وأحواض المياه العابرة للحدود.

(8) هناك استراتيجيات فعالة ومستدامة لمعالجة مشاكل الموارد المائية الطبيعية والتي هي من صنع الإنسان، بما في ذلك تغير وتقلب المناخ.

(9) يتم تمويل المياه وتحديد سعرها بما يعزز الإنصاف والفعالة والاستدامة.

(10) هناك إدارة سياسية ووعي عام والتزام من الجميع لضمان الإدارة المستدامة للموارد المائية، بما في ذلك إدماج مسائل الجنسين وانشغالات الشباب واستعمال النهج القائمة على المشاركة.

23- ستظل الرؤية الأفريقية بشأن للمياه أيضاً إطار عمل يقوم على أربعة

محاور رئيسية:

- دعم إدارة المياه
- تحسين فائدة المياه
- تلبية الاحتياجات العاجلة إلى المياه
- تعزيز القاعدة المالية للمستقبل المنشود للمياه.

24- تتطلب الرؤية الأفريقية بشأن المياه أساليب تفكير جديدة فضلاً عن طرق

جديدة لإدارة المياه، على كافة المستويات:

- على المستوى الوطني، تتطلب "تغييرات أساسية في السياسات والاستراتيجيات والأطر القانونية، فضلاً عن التغييرات في الترتيبات المؤسسية والممارسات الإدارية. وستستلزم اعتماد نهج قائمة على المشاركة والإدارة على أدنى مستوى ملائم وإدماج مسائل الجنسين وانشغالات الشباب".
- وعلى المستوى الإقليمي، ستتطلب الرؤية "الشراكة والتضامن بين البلدان التي تتقاسم أحواض المياه المشتركة".
- على المستوى العالمي، سيتطلب "المساعدة من شركاء أفريقيا الإنمائيين في تعبئة أموال التأسيس اللازمة لإطلاق الأعمال العاجلة التي ستكون الأساس للتنمية المستدامة للموارد المالية الإقليمية.

رابعاً- مقررات مقترحة:

خلال القمة المقرر عقدها في يونيو/يوليو 2009 قد يرغب رؤساء الدول والحكومات، من بين أمور أخرى، في النظر في مشاريع المقررات التالية:

- دعوة الحكومات الأفريقية والمجلس الوزاري الأفريقي المعني بالمياه إلى:
 - وضع و/أو دعم وتنفيذ سياسات إدارة المياه المحلية والوطنية والقوانين وخطط العمل اللازمة لتحقيق الهدف الإنمائي للألفية المتعلقة بالمياه، بحلول 2015.
 - وضع و/أو دعم وتنفيذ سياسات الصرف الصحي المحلية والقوانين وخطط العمل اللازمة لتحقيق الهدف الإنمائي للألفية المتعلقة بالصرف الصحي بحلول 2015، مع توجيه عناية خاصة للنقائص

التي تم تحديدها في إعلان إيثاكويني الوزاري حول الصرف الصحي لعام 2008.

- إعداد و/أو استيفاء تقرير عما تحقق من تقدم، وهو تقرير يحتاج إليه على المستويين المحلي والوطني لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي بحلول 2015 ومراجعة هذا التقرير وتحديثه ونشره سنوياً حتى 2015.

- كجزء من أسبوع المياه الأفريقي الثاني، الدعوة من جديد إلى عقد المؤتمر الأفريقي للتنفيذ والشراكة في مجال المياه والصرف الصحي، يقوم خلاله الوزراء بما يلي:

• عرض تقارير عن مدى التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي وتنفيذ التزامات شرم الشيخ.

• التفكير في فرص تعزيز تكنولوجيات زيادة المياه وتحديث جرد هذه التكنولوجيات.

• إعادة إطلاق مبادرات المؤتمر الأفريقي لعام 2003 وإطلاق مبادرات جديدة.

الملحق 1: الإجراءات المتخذة لتنفيذ التزامات شرم الشيخ:

تدرج الإجراءات المتخذة لتنفيذ مقررات شرم الشيخ في البنود التالية:

(أ) مضاعفة الجهود لتنفيذ الإعلانات السابقة المتعلقة بالمياه والصرف الصحي:

خلال دورته السادسة المنعقدة في عام 2007 ببرازافيل، جمهورية الكونغو، استعرض المؤتمر الوزاري الأفريقي حول المياه (أعيد تسميته ليصبح المجلس الوزاري الأفريقي المعني بالمياه) أفضل السبل للتعجيل بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة بالمياه والصرف الصحي بحلول عام 2015. وبعد الاعتراف بالتقدم المحرز والأعمال العديدة الأخرى التي لم تستكمل بعد، وافق المجلس على اتخاذ تدابير إضافية شملت:

- اعتماد برنامج عمل شامل دعماً للإجراءات الرامية إلى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في مجال المياه والصرف الصحي، وإنشاء صندوق الائتمان للمجلس الوزاري الأفريقي المعني بالمياه بقصد تمويل الإجراءات ذات الصلة بالأهداف الإنمائية للألفية، وإنشاء المرفق الأفريقي للمياه، وإطلاق مبادرة المياه والصرف الصحي في الأرياف.
- تعزيز التعاون مع المجتمع المدني بإنشاء الصلات مع الشبكة الأفريقية للمجتمع المدني المعنية بالمياه والصرف الصحي.
- تعزيز التعاون مع منظمي الأنهار وأحواض البحيرات الأفريقيتين.
- توثيق التعاون مع مجموعة الـ 8 بقصد استحداث مبادرات جديدة معنية بالمياه في أفريقيا، ومع الاتحاد الأوروبي بشأن تنفيذ مبادرة الاتحاد الأوروبي للمياه في أفريقيا.

وقد اجتمعت المفوضية في شهر ديسمبر مع أعضاء مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي بالتعاون مع اتحاد البرلمانين الأوروبيين من أجل أفريقيا لكسب التأييد وزيادة الوعي بالإعلانات السابقة حول المياه والزراعة بغية كسب الدعم لتنفيذ المقرر ووضع القوانين التشريعية ذات الصلة للتنفيذ على المستويين الإقليمي والوطني.

(ب) الارتقاء بالصرف الصحي لسد الفجوات في سياق إعلان إيثاكويني الوزاري حول الصرف الصحي في أفريقيا الصادر في عام 2008 والذي اعتمده المجلس الوزاري الأفريقي المعني بالمياه.

- اجتماعات فرقة العمل الدولية للصرف الصحي في أفريقيا - انعقاد الاجتماع الأول بنairobi، كينيا في نوفمبر 2008 وسينعقد الاجتماع الثاني لفرقة العمل في يوليو 2009 بأبوجا، نيجيريا.
- مقترح التمويل: تم إعداد المقترح وأرسل للأمين التنفيذي للمجلس الوزاري الأفريقي المعني بالمياه للإطلاع عليه.
- الحفل الأفريقي الأول لتقديم الجوائز: وفرغت فرقة العمل الدولية للصرف الصحي من إعداد المذكرة المفاهيمية واعتمادها خلال اجتماعها الأول. وأتاح المجلس التعاوني لإمدادات المياه والصرف الصحي رصد ميزانية الحفل التي تبلغ 100.000 دولار. وسيقام الحفل الأول للجوائز بمقر المجلس الوزاري الأفريقي المعني بالمياه في أبوجا في يوليو 2009.
- خطة العمل القطرية للصرف الصحي في أفريقيا، والآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران: تمت صياغة 188 خطة عمل وقدمت إلى المجلس الوزاري الأفريقي المعني بالمياه للنظر فيها.

- نافذة الصرف الصحي في أفريقيا في إطار موقع المجلس الوزاري الأفريقي المعني بالمياه على شبكة الانترنت: العمل على إدماج موقع الصرف الصحي في أفريقيا 2008 على شبكة الانترنت في موقع المجلس الأفريقي المعني بالمياه على ذات الشبكة. ويشمل ذلك تصميم صفحات لبرنامج متابعة الصرف الصحي في أفريقيا (خطط العمل القطرية، والجوائز، والاتصالات، والرصد والتقييم، الخ...).
- رصد وتقييم غاية الصرف الصحي الواردة ضمن الأهداف الإنمائية للألفية: مؤشرات الصرف الصحي والصحة المدرجة في مبادرة (CSO2/GLAAS) والصندوق الائتماني العام لأفريقيا، ونافذة موقع الصرف الصحي على شبكة الإنترنت في إطار موقع المجلس الوزاري الأفريقي المعني بالمياه الذي يحتوي على قاعدة للبيانات عن الصرف الصحي والصحة في أفريقيا.
- سينعقد المؤتمر الثاني للصرف الصحي في أفريقيا في عام 2011، وستنظم الاحتفالات بأسابيع المياه في أفريقيا التي تعقد سنوياً تحت رعاية المجلس الوزاري الأفريقي المعني بالمياه، والبنك الأفريقي للتنمية احتفالاً بيوم الصرف الصحي الأفريقي.
- نظام تتبع المسار والمؤشرات التي اعتمدها فرقة العمل الدولية للصرف الصحي خلال اجتماعها الأول المنعقد بنairobi، كينيا، في نوفمبر 2008.
- (ج) معالجة القضايا ذات الصلة بالاستخدام الزراعي للمياه لأجل الأمن الغذائي حسبما نص عليه المقرر الوزاري ونتائج الأسبوع الأفريقي الأول للمياه:
تمثلت إحدى النتائج الرئيسية للأسبوع الأفريقي الأول للمياه في الإعلان الوزاري الذي يحتوي على التوصيات القابلة للتنفيذ والمتمخضة عن مداولات

المؤتمر. وعالج الإعلان القضايا الرئيسية التالية التي بحثتها قمة مجموعة الـ 8 في يوليو 2008 باليابان، والمنتدى العالمي الخامس للمياه المنعقد في مارس 2009 باسطنبول، تركيا:

- 1- قاعدة البنية التحتية لتحقيق الأمن في مجال المياه.
- 2- الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة بالمياه والصرف الصحي.
- 3- تمويل البنية التحتية لتحقيق الأهداف المنشودة في مجال الأمن المائي.
- 4- معالجة التحديات الاجتماعية والبيئية.
- 5- تغير المناخ والتكيف مع الآثار التي يخلفها.
- 6- إدارة المياه الجوفية.
- 7- جمع مياه الأمطار لكفالة الأمن الغذائي، وإمدادات المياه المحلية، وأداء النظام الإيكولوجي.
- 8- دور أصحاب المصلحة والشراكات.
- 9- الاستثمار في مجال المعلومات، والمعارف، والرصد.
- 10- تطوير المؤسسات وبناء القدرات.

خلال المنتدى العالمي الخامس للمياه في تركيا، اعتمدت قمة رؤساء الدول إعلان اسطنبول بينما أصدر المؤتمر الوزاري في ختام أعماله بيان اسطنبول الوزاري ودليل اسطنبول بشأن المياه. وتضمنت النتائج التي تمخضت عنها عملية البرلمانين إنشاء صندوق في إطار الميزانيات

الوطنية الخاصة بالمياه للبلدان المتقدمة من أجل "تخصيص نسبة 1% من هذه الميزانيات لمساعدة البلدان النامية والبلدان المتخلفة" على التركيز على البرامج الخاصة بالمياه بغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد أبرز حوار السلطات المحلية بشأن توافق اسطنبول حول المياه الحاجة إلى تعبئة الموارد المالية. وجسد يوم أفريقيا الإقليمي خلال المنتدى العالمي الخامس حول المياه تعبئة الدعم الإقليمي والدولي الواسع النطاق لتعزيز الالتزامات الحالية. وقد وفر هذا الحدث منبرا عالمياً لإطلاق ورقة الموقف الأفريقي الإقليمي التي توضح الحاجة إلى حوالي 50 بليون دولار أمريكي سنوياً لتحقيق الأهداف في ثلاثة مجالات رئيسية هي الحصول على المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي الآمن، المياه للزراعة والقوة الكهرمائية والتخزين المتعدد الأغراض.

(د) تطوير و/أو تحديث السياسات الوطنية لإدارة المياه، والأطر التنظيمية، والبرامج وإعداد الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة بالمياه والصرف الصحي خلال السبع سنوات القادمة:

تقدم مبادرة البنك الأفريقي للتنمية لإمداد المياه والصرف الصحي في الريف المساعدة للبلدان الأفريقية لتطوير وتحديث خططها المحلية لتحقيق الوصول لإمدادات المياه والصرف الصحي في المناطق الريفية بنسبة 80 في المائة بحلول عام 2015.

(هـ) تهيئة البيئة الملائمة لتعزيز مشاركة السلطات المحلية والقطاع الخاص:

إشراك السلطات المحلية والقطاع الخاص في إعداد الخطط الوطنية في مجال المياه والصرف الصحي وتنفيذها. تشارك السلطات المحلية وصغار المشغلين بفعالية في المناطق الريفية.

(و) كفالة الاستخدام المتكافئ والمستدام، وتعزيز الإدارة والتنمية المتكاملة لمصادر المياه الوطنية والمشاركة بين البلدان في أفريقيا:

يعمل المجلس الوزاري الأفريقي المعني بالمياه بفعالية مع الشبكة الأفريقية للمنظمات العاملة في مجال الأحواض النهرية لكفالة الاستخدام العادل والمستدام لموارد المياه المشتركة بين البلدان. وأنشأ المؤتمر الوزاري لجنة فرعية بشأن المياه عبر الحدود برئاسة الشبكة الأفريقية العاملة في مجال الأحواض النهرية التي سترفع تقاريرها للجنة الاستشارية الفنية للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالمياه. كما حثت الشراكة العالمية للمياه العديد من البلدان الأفريقية على استخدام الإدارة المتكاملة للموارد المائية كأداة لبلوغ الاستخدام المستدام والعادل لموارد المياه المشتركة بين البلدان.

(ز) بناء قدرة المؤسسات والموارد البشرية على كافة المستويات بما في ذلك الحكومات المحلية اللامركزية لتنفيذ البرامج، وتعزيز إدارة المعلومات والمعارف، والرصد، والتقييم.

يرتكز برنامج البنك الأفريقي للتنمية للرصد والتقييم على بناء المؤسسات والموارد البشرية على المستوى الوطني في أفريقيا، وقد قام البنك الأفريقي للتنمية نيابة عن المجلس الوزاري الأفريقي المعني بالمياه بتصميم شكل نموذجي لتفعيل الآلية الأفريقية لرصد وتقييم التقدم المحرز في قطاع المياه والصرف الصحي على مستوى البلدان والمستويين الإقليمي الفرعي والإقليمي. وعقدت المفوضية والمجلس الوزاري الأفريقي المعني بالمياه والبنك الأفريقي للتنمية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا اجتماعاً من 10 إلى 13 ديسمبر 2008 مع مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي حول هذا الشكل النموذجي المقدم إلى الدول الأعضاء خلال الاجتماع الذي عقد في نوفمبر بينما اجتمعت المجموعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى في يناير 2009 لبحث هذا الشكل النموذجي. وسوف يضع البنك الشكل في صورته النهائية لكي يستخدم في رصد وتقييم التقدم الذي تحرزه الدول الأعضاء.

وعقدت المفوضية والمجلس الوزاري الأفريقي المعني بالمياه ووكالة التعاون الألمانية/ الاتحاد الأوروبي اجتماعا في مارس 2009 حول مجالات الدعم لتنفيذ التزام شرم الشيخ. وتتمثل المجالات التي تم تحديدها للدعم فيما يلي: تنفيذ الاستراتيجية الأفريقية للمياه والصرف الصحي، دفع إدارة الموارد المائية في أفريقيا، وتحسين الهياكل المؤسسية. وسوف تقوم ألمانيا عن طريق وكالة التعاون الألمانية باستكمال المتطلبات اللازمة لدعم البرنامج. كما التقت حكومة السويد أيضاً مع المفوضية وسوف تستكمل الدعم لإدارة المياه عبر الحدود.

(و) تنفيذ تدابير التكيف لتحسين إمكانية بلداننا في الصمود أمام التهديدات التي يشكلها تغير المناخ، وتباين الموارد المائية، ومقدرتنا على تحقيق الغايات ذات الصلة بالمياه والصرف الصحي:

تتعاون حكومة الدانمارك مع البلدان الأفريقية في تنفيذ تدابير للتكيف تستهدف تحسين مقاومة التهديد الذي يسببه تغير المناخ بصورة متزايدة وتباين المصادر المائية وتقوم حكومة اليونان أيضاً بدعم المسائل المتعلقة بتغير المناخ.

اعتمد البنك الأفريقي للتنمية في عام 2009 إستراتيجية مجموعة البنك لدرء أخطار المناخ والتكيف. وتحدد الإستراتيجية نوع الدعم الذي تقدمه مجموعة البنك للبلدان الأعضاء الإقليميين لجهودها في التصدي بفعالية للتحديات الجديدة والفرص، وبالتالي حسن استجابتها للانشغالات التي عبرت عنها دول مجموعة الـ 8، ورؤساء الدول والحكومات الأفريقية بشأن آثار تغير المناخ على التنمية، والاستقرار، والرفاهية الاجتماعية، وتخفيف حدة الفقر في أفريقيا. وقد تم إيلاء اهتمام كبير لإدارة الموارد المالية.

(ط) مضاعفة الموارد المحلية المخصصة لتنفيذ أنشطة تنمية موارد المياه والصرف الصحي على الصعيدين المحلي والإقليمي، ومناشدة الوزراء المعنيين بإدارة المياه والشؤون المالية إلى وضع خطط مناسبة للاستثمار:

يتعين بذل المزيد من الجهد في هذا المجال. إذ ينبغي مضاعفة الموارد المالية المحلية المرصودة لتنفيذ البرامج الوطنية. كما لا يزال الاعتماد على المساعدة الإنمائية الرسمية بشكل كبير. وينبغي النظر إلى المياه كسلعة اقتصادية، إذ أن العائد من الاستثمار في المياه مربح. يعادل عائد كل دولار واحد ينفق في هذا الصدد ما بين 4 إلى 6 دولار. ويجب أن يقتنع وزراء المالية كذلك بالقيام بمثل هذا الاستثمار بزيادة الموارد المالية المحلية في مجال المياه والصرف الصحي. فثمن عدم الاستثمار هنا يضاوي كثيراً ثمن الاستثمار في هذا المجال.

(ي) استحداث أدوات مالية وأسواق جديدة للاستثمار المحلي في قطاعي المياه والصرف الصحي:

إن التمويل المتناهي الصغر في مجال المياه والصرف الصحي في سبيله للانتشار في أفريقيا، وتنتقل كينيا محل الصدارة في مثل هذه المشاريع. إلا أن صغار المشغلين في مجال المشروعات المائية بحاجة إلى التمويل المشترك من المؤسسات المالية غير التقليدية.

(ك) تعبئة موارد مالية إضافية من المانحين ومؤسسات التمويل الأخرى لمبادرات المياه والصرف الصحي، بما فيها المشاريع المحلية ومبادرات موارد المياه والصرف الصحي في الأرياف، والمرفق الأفريقي للمياه، والبرنامج الأفريقي لمياه المدن، ومرفق إعداد مشاريع البنية التحتية للنيباد، على النحو الذي تم الالتزام به في مبادرات مجموعة الثماني للمياه والصرف الصحي:

يضطلع البنك الأفريقي للتنمية بدور قيادي رئيسي في استقطاب التمويل وكفالة الأموال الخارجية الضرورية لتنفيذ الخطط الوطنية والإقليمية بغية تحسين إدارة الموارد المائية داخل البلدان وفيما بينها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015 والمرتبطة بالمياه والصرف الصحي. ولن تكفي أي كميات من الموارد المالية للتصدي للتحديات الماثلة أمام أفريقيا بسبب الموارد المائية دون أن يبدي القادة السياسيون وصناع القرار التزامهم الراسخ بهذه العملية.

وبقصد تحسين التمويل المحلي، أجرى البنك الأفريقي للتنمية دراسة حول "الأدوات المالية لتسهيل الاستثمار في قطاع المياه": كذلك اضطلع البنك الأفريقي للتنمية بمشاركة مع الرابطة الأفريقية للمياه، وبرنامج البنك الدولي للمياه والصرف الصحي بدراسة لتقييم أداء سبعة مرافق وعدد من الأنشطة التجريبية لمساعدة مرافق المياه في الوصول إلى تمويل أنشطة السوق. وصنفت المرافق الأفريقية السبع على أنها "جاذبة للاستثمار" ويمكنها استقطاب الدائنين المحليين والمعاملات المالية الوثيقة.

إن إبداء الالتزام الواضح والمحدد من جانب قادة الدول والحكومات الأفريقيين بكفالة الاستخدام العادل والمستدام وإدارة موارد المياه بقدر أكبر من التكامل في بلدانهم وفيما بينها، والإسراع بمسيرة التقدم صوب بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية المعنية بالمياه والصرف الصحي بحلول عام 2015. يمثلان أكبر التحديات، ويؤمل أن تعني بذلك قمة الاتحاد الأفريقي المنعقدة في يوليو 2009. إذ أن العقود والسنوات الماضية لم تشهد قصوراً في إصدار الإعلانات وخطط العمل في مجال مصادر المياه والصرف الصحي بقدر ما كان ذلك في إبداء الإرادة السياسية وتوفير القدرات الفنية والتمويل الكافي لتنفيذ تلك الخطط، وسد الفجوة بين تلك الخطط المقترحة

والشح المستمر في توفير المياه النقية والصرف الصحي لمئات الملايين من الفقراء من جميع أرجاء أفريقيا.

(1) تعزيز اشتراك منظمات المجتمع المدني الأفريقي بفعالية علاوة على المشاركة العامة في أنشطة وبرامج المياه والصرف الصحي:

واصلت الشبكة الأفريقية لمنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال المياه والصرف الصحي في الترويج لأهمية الصرف الصحي على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية. كما واصلت الشبكة العمل على بناء قدرات منظمات المجتمع المدني بقصد إشراكها مع الحكومات الوطنية في جهودها، وكذلك في رصد التقدم المحرز في قطاع المياه والصرف الصحي. وذلك بالاعتماد على إعلان شرم الشيخ كأداة للدعوة. وقد شملت الأنشطة ما يلي:

- الترويج لأهمية الصرف الصحي: أجرى الأعضاء من إقليم شرق أفريقيا في الشبكة الأفريقية لمنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال الأحواض المائية في الفترة أكتوبر - نوفمبر 2008 تقييماً سريعاً لاستعراض تنفيذ إعلان إيثاكويني وإعلان شرم الشيخ على المستوى الوطني. وقد ساعدت هذه العملية في زيادة التوعية بالإعلانين والتحديات الماثلة في مجال المياه والصرف الصحي في الإقليم.

- تبادل المعلومات والاتصالات: عملت شبكة المجتمع المدني الأفريقي للمياه والصرف الصحي على تخصيص الموارد وتوسيع أدوات اتصالاتها لتبادل المعلومات بفعالية مع مرابطة منظمات المجتمع المدني. وتشمل هذه الأدوات نشرة إخبارية إلكترونية، ورسائل إخبارية، ومواقع إلكترونية وصفحات متخصصة للتحديات الرئيسية والدروس المستفادة في هذا القطاع.

- مشاركة منظمات المجتمع المدني: تشارك منظمات المجتمع المدني بفعالية في العمليات الوطنية والإقليمية على نطاق أفريقيا وبصفة خاصة في مراجعة وإعداد السياسات والخطط والإستراتيجيات الوطنية في مجال المياه و الصرف الصحي. كما عرضت منظمات المجتمع المدني قضايا إمدادات المياه والصرف الصحي في المناسبات الوطنية والإقليمية والدولية على سبيل أسبوع استكهولم للمياه، ومنتدى المياه العالمي الخامس، وأسبوع البنك الدولي للمياه، الخ... ويعزى الاعتراف بدور منظمات المجتمع المدني بصورة كبيرة للشراكة القائمة بين الشبكة الأفريقية لمنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال المياه والصرف الصحي والمجلس الوزاري الأفريقي المعني بالمياه.
- المشاركة العامة: أنشأت شبكة المجتمع المدني الأفريقي للمياه والصرف الصحي شبكات لمنظمات المجتمع المدني الوطنية فيما يربو على 38 بلدا أفريقيا. وتعد الشبكات مشاورات ومناظرات عامة ومنتديات تعليمية بإشراك أصحاب المصلحة الرئيسيين في القطاع، ويمكن أن تصبح منهاجا للتأثير على السياسات والممارسات والانخراط مع مقرري السياسات.

التحديات:

- تتصف قدرة منظمات المجتمع المدني في المشاركة والتأثير على السياسات بمحدوديتها. ويقتضي الأمر تقديم الدعم للشبكة الأفريقية للمنظمات العاملة في مجال المياه والصرف الصحي في مجال بناء قدرات منظمات المجتمع المدني في هذا القطاع بغية مشاركتها وإتاحة رصدها للتقدم المحرز.

• يتعذر الحصول على المعلومات بشأن التقدم المحرز من أصحاب المصلحة الرئيسيين على الصعيد الوطني. لذا ينبغي عليهم إنشاء الآليات التي تتيح الحصول على المعلومات بسهولة.

• يمثل التمويل في قطاع المياه والصرف الصحي نوعاً من التحدي، كما لم يتم الإيفاء بالالتزامات المتفق عليها بشأن زيادة التمويل.

(ل) تعزيز وضع البرامج التي تعنتي بدور الشباب والنساء ومصلحهم، أخذاً بالعلم أن عواقب المياه غير الصالحة للشرب ورداءة المرافق الصحية تقع على كاهل النساء والأطفال بصورة غير متناسبة.

يضع مؤئل الأمم المتحدة عبر برنامج مياه المدن الأفريقية تركيزاً خاصاً على الشباب والأطفال، ويعمل بصورة وثيقة مع المؤسسات التعليمية في البلدان التي ينفذ فيها أنشطته.

(م) تعزيز المجلس الوزاري الأفريقي المعني بالمياه بوصفه الآلية الإقليمية الرئيسية، وكذلك أصحاب المصلحة الإقليميين الآخرين، على نحو ما هو مناسب، لتوثيق التعاون في مجالي المياه والصرف الصحي.

يعد إضفاء الصبغة الرسمية على المجلس الوزاري الأفريقي المعني بالمياه باعتباره لجنة فنية متخصصة من لجان الاتحاد الأفريقي خطوة كبيرة للأمام باتجاه تعزيز وضعه وقدراته كآلية إقليمية رئيسية.

كان المجلس الوزاري الأفريقي المعني بالمياه والصرف الصحي في الصدارة في التقدم بمقترحات للسياسات الإستراتيجية، وإجراء التعديلات القانونية والمؤسسية لكفالة الاستخدام العادل والفعال والمستدام لموارد المياه على كافة المستويات. وقد نجح المجلس الوزاري في إطلاق مبادرات جديدة هامة على سبيل: الصندوق الائتماني للمجلس الوزاري الأفريقي المعني بالمياه والصرف الصحي، والمرفق الأفريقي للمياه، ومبادرات

المياه والصرف الصحي في الريف، وبرنامج المياه والصرف الصحي في المدن الأفريقية، ومبادرة الإدارة المتكاملة لموارد المياه والصرف الصحي، وتقرير تنمية موارد المياه في أفريقيا، ومجلة المياه في أفريقيا، والمركز الأفريقي لتبادل المعلومات عن المياه، وإقامة التعاون الوثيق مع مجموعة أثمان المكرس لمبادرات جديدة بشأن المياه في أفريقيا، ومع الاتحاد الأوروبي لتنفيذ مبادرة الاتحاد الأوروبي للمياه في أفريقيا. اجتمعت المفوضية مع المسؤولين في المجلس الوزاري الأفريقي المعني بالمياه لتنفيذ هذا الإعلان والمقرر الصادر في يناير بشأن اللجان الفنية المتخصصة من أجل إضفاء الصبغة المؤسسية على المجلس الوزاري الأفريقي المعني بالمياه ضمن اللجنة الفنية المتخصصة حول الزراعة والتنمية الريفية والمياه والبيئة. وقد عقد هذا الاجتماع في أديس أبابا، إثيوبيا، يومي 1 و2 أبريل 2009 بحضور أصحاب المصلحة والشركاء الرئيسيين بهدف مواصلة الجهود الحالية التي يجري بذلها لتنفيذ الالتزامات المعلنة في شرم الشيخ ومناقشة طريق المضي قدما فيما يتعلق برصد وتقييم مختلف البرامج.

(ن) تعزيز مبادرة المجلس الوزاري المتصلة بالإدارة المستدامة لموارد المياه من أجل تنفيذ الخطة التفصيلية للجنة الأفريقية للمياه الجوفية.

خلال دورته العادية السادسة المنعقدة ببرازافيل، جمهورية الكونغو في مايو 2007، وافق المجلس الوزاري الأفريقي المعني بالمياه على اتخاذ إجراء حاسم يستهدف تحسين إدارة المياه الجوفية في أفريقيا، ولتحقيق هذا الغرض، قرر المجلس الوزاري الأفريقي المعني بالمياه خلال دورته العادية السادسة ما يلي:

- تعزيز إضفاء الصبغة المؤسسية على إدارة المياه الجوفية باللجوء إلى المنظمات العاملة في مجال أحواض الأنهار والبحيرات لكفالة ملكية الإقليم للمبادرة.
- تحقيق التآزر مع مبادرة موارد المياه والصرف الصحي في الريف لكفالة إدراج المياه الجوفية في عملية تقييم الموارد والإدارة المستدامة لموارد المياه الجوفية.
- أن يصبح المجلس القيم الذي يمكن بإشرافه التعجيل بخطى المبادرة وضمن تحقيق التأثير المنشود على نطاق القارة.
- النظر في اعتماد ودعم الجهود الرامية إلى تأمين الدعم المالي الأساسي من المرفق الأفريقي للمياه التي يمكن استغلالها لتعبئة موارد إضافية من شركاء التعاون الإنمائي، مثل الاتحاد الأوروبي.

وافقت اللجنة التنفيذية في نوفمبر 2002 على إنشاء اللجنة الأفريقية للمياه الجوفية لتنسيق تنفيذ المقرر المذكور أعلاه وبعد صدور هذا المقرر أعدت آلية الأمم المتحدة للمياه في أفريقيا خارطة طريق لإنشاء اللجنة، وقد تم تدارس هذه الخارطة في اجتماع مشترك ترأسته مفوضية الاتحاد الأفريقي بأديس أبابا في أكتوبر 2008، وشاركت فيه اللجنة التنفيذية للمجلس الوزاري الأفريقي المعني بالمياه، والبنك الأفريقي للتنمية، علاوة على شركاء آخرين. وبعد ذلك وافقت اللجنة التنفيذية خلال اجتماعها في نوفمبر 2008 بنيروبي على الترتيبات المؤقتة الخاصة ببدء عمل اللجنة التي نصت على ما يلي:

- سيطلب إلى الوزير الكيني للمياه أن يتقلد منصب الرئيس المؤقت للجنة.
- سيطلب إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية - موئل الأمم المتحدة توفير الدعم المؤسسي للجنة، بما في ذلك استضافة الأمانة

المؤقتة وتم تكوين فريق التنسيق الذي يتألف من ثلاثة من شركاء الأمم المتحدة ووزير دولة كينيا للمياه والري. واجتمع فريق التنسيق عدة مرات ويتطلع للعمل تحت إدارة الأمين التنفيذي للمجلس الوزاري الأفريقي المعني بالمياه في مجال المسائل الفنية.

(س) تعزيز الشراكات على كافة المستويات في بلداننا وفيما بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية، والوكالات الإنمائية الدولية، وتعزيز الشراكات الخاصة بغية التعجيل بإجراءات بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة بالمياه والصرف الصحي في قارتنا:

على مدى السنوات القليلة الماضية، اتسع نطاق تعاون وشراكات المجلس الوزاري الأفريقي المعني بالمياه على نحو سريع مع المنظمات الأخرى العاملة في أفريقيا التي شملت البنك الأفريقي للتنمية، والمؤتمر الوزاري الأفريقي حول البيئة، والمجلس الوزاري الأفريقي حول العلم والتكنولوجيا، والاتحاد الأفريقي، ومنتدى وزراء الطاقة الأفريقيين، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، ومنظمات أحواض الأنهار والبحيرات، فضلا عن منظمات المجتمع المدني مثل شبكة المجتمع المدني الأفريقية للمياه والصرف الصحي. وشمل تعاون المجلس الوزاري الأفريقي المعني بالمياه مع وكالات الأمم المتحدة، اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، والمجلس الاستشاري للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالمياه والصرف الصحي، ولجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية. كما شمل تعاون المجلس الوزاري الأفريقي المعني بالمياه العمل مع شركاء التعاون الإنمائي مثل الدانمارك، وكندا، والاتحاد الأوروبي، وفرنسا، والوكالة الألمانية للتعاون الفني، والشراكة العالمية للمياه، والمملكة المتحدة، والبنك الدولي.

ع) دعوة المجلس الوزاري الأفريقي إلى تقديم تقارير سنوية عن التقدم المحرز في تنفيذ التزامنا بصدد المياه والصرف الصحي بدعم من شركائنا الإقليميين وتقديمها لنا لبحثها.

ويعكس التقرير الحالي الجهد الأولي الذي بذله المجلس سعياً لتنفيذ المقرر.

ف) دعوة الوزراء الأفريقيين المسؤولين عن الموارد المائية والشؤون المالية بالتعاون مع البنك الأفريقي للتنمية والشركاء في التنمية إلى حضور اجتماع للوزراء المعنيين بالموارد المائية والشؤون المالية لوضع السياسات المالية الملائمة.

(تقديم تقرير من البنك الأفريقي للتنمية عن ذلك)

ص) دعوة المجموعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات العاملة في مجال أحواض الأنهار والبحيرات إلى بدء حوار إقليمي حول تغير المناخ وآثاره على قطاع المياه بهدف استحداث تدابير ملائمة للتكيف معه.

اضطلع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في هذا الصدد بدور رائد خلال الاجتماع الرفيع المستوى الذي انعقد مؤخراً ببانكوك في الفترة من 20 إلى 22 مايو 2009. كما عملت مبادرة الشراكة العالمية للمياه على إشراك المنظمات العاملة في مجال أحواض الأنهار والبحيرات فيما يتعلق بآثار التغيرات المناخية، على قطاع المياه. ويسرت الدانمارك إقامة حوار في أفريقيا حول نفس الموضوع بقصد الاستفادة به في صياغة موقف أفريقيا الموحد الذي سيعرض على مؤتمر كوبنهاجن 15 الذي سينعقد بكوبنهاجن في ديسمبر 2009.

ق) مناقشة دول مجموعة الـ 8 خلال مؤتمر القمة القادم باليابان التأكيد مجدداً على التزامها بتنفيذ مبادرات مجموعة الـ 8 فيما يتعلق بالمياه في أفريقيا على نحو تام، ولاسيما خطة أفيان بشأن المياه لعام 2003، بدء العمل في

قطاع الصرف الصحي، والدخول في شراكات معززة مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي عن طريق المجلس الوزاري الأفريقي لبلوغ الغايات المتصلة بالمياه والصرف الصحي المحددة في الأهداف الإنمائية للألفية.

ويعمل المجلس الوزاري الأفريقي المعني بالمياه مع فريق خبراء مجموعة الـ 8 في مجال المياه والصرف الصحي بغية وضع إطار للشراكة بين أفريقيا ومجموعة الـ 8 في مجال المياه. ومن المتوقع أن يصدر إعلان حول هذا الأمر بعد قمة مجموعة الـ 8 ومؤتمر الاتحاد الأفريقي القادمين.

والمطلوب خلال قمة مجموعة الـ 8 في إيطاليا وما يتبعها من اجتماعات دولية رفيعة المستوى، هو أن تقوم الوكالات العالمية والشركاء العالميون بإعلان التزاماتهم على نحو واضح وصريح لتحسين عملية التنسيق والتكامل للمبادرات المتعددة في مجالي المياه والصرف الصحي، وعقد حوارات ثنائية ومتعددة الأطراف في مجال السياسات المتعلقة بالمياه بصفة دورية مع الشركاء على المستوى الوطني والإقليمي في أفريقيا لتوفير الموارد الإضافية والمساعدة الفنية المطلوبة لتنفيذ خطط وإستراتيجيات إقليمية جديدة للاستثمار تستهدف تحسين إدارة الموارد المائية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتصلة بالمياه والصرف الصحي.

وفي سعيها إلى تنفيذ الالتزامات الأفريقية، تقوم بلدان مجموعة الـ 8 ببناء قدرة البلدان الأفريقية على وضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية بشأن المياه والصرف الصحي، وتحسين التنسيق في إطار منابر المانحين المتعددين من أجل تعزيز فعالية المعونات، وتكثيف المساعدات لكي تعكس الأولويات الوطنية على نحو أفضل، وتحسين المساهمات الثنائية ومتعددة الأطراف في آليات التمويل بهدف تعبئة الاستثمارات، ومساعدة مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجلس الوزاري الأفريقي المعني بالمياه والمجموعات الاقتصادية الإقليمية تلبية للطلبات الأفريقية المتعلقة بالدعم المؤسسي.

وبينما يتم الاعتراف بأن كل بلد تقع على عاتقه المسؤولية الأولية للنجاح في تحقيق تنميته، سوف يقوم الطرفان بمنح الأولوية في برنامجيهما السياسيين لتحقيق الأهداف المتعلقة بالمياه ضمن الأهداف الإنمائية للألفية. ويقتضي ذلك دعم الحوار بشأن المياه الذي يشترك فيه وزراء المالية والتخطيط مع الشركاء في التنمية. وسوف يتيح الأسبوع الأفريقي للمياه المقرر أن يتم الاحتفال به في جنوب أفريقيا في نوفمبر 2009 فرصة لإحراز تقدم ملموس نحو تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في التصدي للتحديات التي تواجهنا فيما يتعلق بالمياه والصرف الصحي.

—

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository

<http://archives.au.int>

Organs

Council of Ministers & Executive Council Collection

2009

<http://archives.au.int/handle/123456789/3645>

Downloaded from African Union Common Repository